



مسالك الأئمة في انتقاء الأحاديث وأثره في جودة التصنيف - الإمام البخاري أنموذجا -

*The paths of imams in selecting hadiths and their impact on the quality of classification
- Imam Al-Bukhari as an example -*

زكرياء قادي*

مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية
جامعة الوادي (الجزائر)
Gadi-zakaria@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2024/11/15

تاريخ القبول: 2024/10/24

تاريخ الاستلام: 2024/08/18

ملخص:

قمت في هذه الورقة البحثية بتسليط الضوء على دراسة مهمة جدا في مناهج أئمة الحديث وهي مسالك الأئمة المصنفين النقاد وطرق انتقائهم للأحاديث في مصنفاتهم، ودور ذلك في جودة تصانيفهم، وطبقت الدراسة على الإمام البخاري وصحيحه وطريقة انتقائه للأحاديث من خلال صنيعه في صحيحه، حيث اعتمد شروطا للروايات وكذا المرويات حتى تكون ضمن أحاديث كتابه، وقد بينها عدد من العلماء من بعده في كتبهم كالإمام المزي والإمام المقدسي، والتي من خلالها أصبح كتابه أصح كتاب يحمل أحاديث رسول الله ﷺ في الدنيا؛ قمت بدراسة طرق انتقاء عديدة للبخاري في صحيحه معززا ذلك بالأمثلة اللازمة، توصلت أنه من خلال هذا الصنيع لهؤلاء العلماء أصبحت هذه المصنفات ذات قيمة علمية نفيسة، حيث مكنت القارئ والباحث بعدهم من اعتمادها في هذه الوجوه التي عليها سلك الأئمة مسالكهم في مصنفاتهم، فأصبحت عمدة في فتحها، وأقيمت عليهم الشروح والمستخرجات ونالت قبولا لدى العام والخاص.

الكلمات المفتاحية: الانتقاء في الأحاديث؛ صحيح البخاري؛ جودة التصنيف؛ الأحاديث النبوية؛ الانتخاب.

Abstract :

In this research paper, I shed light on a very important study in the approaches of the Imams of Hadith, namely the methods of the critical classifiers and their methods of selecting hadiths in their classifications, and the role of this in the quality of their classifications. The study was applied to Imam Bukhari and his Sahih and his method of selecting hadiths through his work in his Sahih, where he adopted conditions for Novels and narrations to be included in the hadiths of his book, which was explained by a number of scholars after him in their

* المؤلف المراسل.

books, such as Imams al-Mazi and al-Maqdisi, through which his book became the healthiest book carrying the sayings of the Messenger of Allah in the world. I studied several methods of selection for Bukhari in his Sahih, supported by the necessary examples, I concluded that through this action of these scholars, these works became of great scientific value, as they enabled the reader and researcher after them to adopt them in these faces on which the imams followed your paths in their works, and became a pillar in their chapters, and commentaries and extracts were built on them and gained acceptance by the public and private.

Keywords: Selection in hadiths; Sahih Bukhari; classification quality; Prophet Mohammad speech; Election

1. مقدمة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

إن الكلام عن منهجية الإمام البخاري في تمحيصه للأحاديث و طريقة الانتقاء التي اعتمدها المحدثون في تصانيفهم علم دقيق جدا يوضح دقة مناهج أئمة الحديث، حيث يعتبر هذا المنهج الدقيق من المناهج التي لا يستطيعها الكثير من المصنفين، وهي طريقة يعتمد فيها المصنف الناقد على معرفة مدى إتقان الراوي للرواية من عدمها، وسر روايته مع روايات غيره من الرواة، ولابد للتأكد من ذلك أن يعرف الناقد شيوخ الراوي وتلامذته ورحلاته، ومدى حفظه وإتقانه للروايات وموافقتها لروايات أقرانه من عدمها، ومدى ملازمته للشيخ وإتقانه لكتبه وعنايته بها، فرب راو يكون عند العلماء ضعيفاً إلا أن النقاد يخرجون حديثه لموافقه لبقية الرواة، ورب آخر يكون حافظاً ضابطاً إلا أنه قد يغفل عن بعض الدقائق في روايته فيكون بذلك مخالفاً لجماعة الرواة.

ومن هنا نطرح التساؤل الآتي، ما المقصود بالانتقاء عند أهل الحديث ؟، وما مسالك الإمام البخاري في انتقائه لأحاديث الصحيح ؟

أهمية الموضوع: تكمن أهمية هذا الموضوع في بيان الطرق التي اعتمدها الإمام البخاري في انتقائه واصطفائه لأحاديث الجامع الصحيح، والتي لاقت في الآونة الأخيرة وكذا في زمن سابق حملة شرسة للطعن في محتواها وطريقة تمحيصها، وأن هذه الأحاديث لم تكن منتقاة بالطريقة التي كانت يجب أن تكون، وبيان طريقة الإمام البخاري الدقيقة في انتقائه للأحاديث تعتبر بمثابة الرد على هذه الفئة ومن هذا حذوها، والتي من خلالها ندفع شبهة من يقول أن صحيح البخاري يحمل بين طياته أحاديث ضعاف، مروية عن طريق رواة متكلم فيهم، وكذا لتنوير أهل العلم والمدافعين عن السنة بالطريقة العملية المعتمدة حتى تكون ردودهم علمية ومنطقية على من يردّها.

أهداف الدراسة: ومن الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة هي إظهار وإبراز الطرق التي اعتمدها الإمام البخاري لوضع أحاديث في جامع، حيث كانت مدروسة بعناية فائقة، وأنها سارت على ميزان أهل الحديث وكان التحري فيها اعتماد السنة الصحيحة كما وردت عليه ﷺ، وأن كل ما ورد في الجامع من أحاديث صحيحة لا غبار عليها ولا شك في ثبوتها سواء من ناحية السند أو المتن بحول الله.

الدراسات السابقة: قام عدد من العلماء والباحثين في الكتابة بما يحيط بهذا الموضوع من خلال عدد من البحوث والمقالات نذكر عددا منها:

منهج الإمام البخاري في انتقائه من أحاديث الرواة المتكلم فيهم دراسة نظرية تطبيقية من خلال كتابه "الصحيح": لبشير السيد السيد شكر، قسم الحديث وعلومه جامعة المنوفة الأزهر، نشره في مجلة كلية أصول الدين، العدد التسع والثلاثين، جوان 2020. حيث عُنيت هذه الدراسة بما يتعلق بانتقاء البخاري لأحاديث الرواة المتكلم فيهم.

طريقة الانتقاء عند الإمام البخاري في صحيحه دراسة تطبيقية على مرويات عبد الرزاق (الصنعاني) عن معمر بن راشد، إيمان العبد الغني، جامعة الكويت، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، المجلد 17، العدد 02، 2020، وعُنيت هذه الدراسة بمرويات عبد الرزاق الصنعاني عن معمر بن راشد. وما قيل من كلام في عبد الرزاق ومن تشيع واختلاط وتلقين فطعن فيه وفي عدد من مروياته.

الانتقاء الصغير عند الإمام البخاري، مقال لعمر محمد عبد المنعم الفرماوي، أستاذ الحديث بجامعة الأزهر، قام بدراسة حديثين وبين كيف أن رجال هذا السند متكلم فيهم وقد أخرج لهم البخاري متابعة حيث أنه توبع من رواية ثقة.

منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقها من خلال كتابه الجامع، لأبي بكر كافي، دار بن حزم، بيروت، ط 1، 2000، وهي رسالة ماجستير بإشراف عبد الله حمزة المليباري، جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة، حيث ذكر الباحث فيها فصلا يتعلق بانتقاء البخاري للأحاديث والرواة.

2. المقصود بالانتقاء عند المحدثين

وقبل أن ندخل في منهج البخاري في انتقاء الأحاديث كان لابد علينا أن نذكر معنى الانتقاء في اللغة وعند المحدثين.

الانتقاء في اللغة: نقا، من النقاوة، وهو أفضل ما انتقيت من الشيء، وانتقاه أي اختاره، والانتقاء الاختيار¹.

ونقله ابن الأثير حيث قال: ومنه حديث عمرو بن العاص يصف عمر «ونقت له مختها» يعني الدنيا. يصف ما فتح عليه منها، وذكر عن النبي ﷺ قال: "المدينة كالكير تنقي خبثها"²، وقال فإن كانت النون مشددة فهي من التنقية وهو أفراد الجيد من الرديء³.

1- محمد ابن منظور، لسان العرب، ص 339-340.

2- والرواية المشهورة عند جميع الرواة بالفاء، صحيح الإمام البخاري، كتاب الأحكام، باببيعة الأعراب، ح 7209، ج 09، ص 79.

3- محمد مجد الدين أبو السعادات، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج 05، ص 111.

الانتقاء عند المحدثين: ويمكننا من خلال ما سبق وكذا من خلال صنيع الأئمة النقاد يتبين أن الانتقاء عندهم هو اصطفاء الناقد لأحاديث الراوي ما وافق فيه الثقات، وغلب ظنه فيه أنه أصاب فيه، وجاء بالرواية الصحيحة على تمامها، من خلال القرائن التي تحيط بحال الراوي وروايته، بغض النظر عن وثاقة الراوي من عدمه.

وقد ذكر العلماء أن لفظ الانتقاء مقارب في معناه واستعماله لمصطلح الانتخاب، فنقول أن المصنف ينتخب أحاديث الراوي المعين، يعني بذلك أنه ينتقيها.

انتقاء الشيخ: هي طريقة عُرف بها جماعة من كبار المحدثين نُقل عنهم أنهم لا يروون إلا عن شيوخ ثقات غالباً¹.

الانتخاب: لغة: نخب، ويقال على خيار الشيء، وانتخبه وهو منتخب أي مختار².

وعرفه من المعاصرين الدكتور عامر صبري بقوله: الانتخاب معناه الاختيار والانتقاء، وهو أن يعهد إلى حافظ موصوف بحسن الانتخاب، ليختار أحاديث شيخ أو أحاديث كتاب، وتكون هذه الأحاديث ذات صفة معينة كأن تكون عالية الإسناد، أو تكون من الغرائب، والأفراد، وبعد الانتهاء من الانتخاب تُملى على الشيخ صاحب الرواية بحضور الطلبة، أو يقوم الشيخ بروايتها ثم تُروى بأحد طرق الأداء المعروفة³.

فالانتخاب في الاصطلاح: قيام حافظ باختيار أحاديث معينة، من شيخ معين، أو كتاب معين، لنفسه أو لغيره، ثم يتحملها سماعاً أو عرضاً⁴.

ومن هنا نقول: الانتخاب هو: اختيار إمام من الأئمة النقاد حديث أو أحاديث لشيخ معين من طرق أو طريق معينة من كتب أو كتاب معين أو بلاد معينة لروايتها.

العلاقة بين انتقاء الحديث وانتقاء الشيخ: أما العلاقة بين انتقاء الأحاديث وانتقاء الشيخ فإنها تتضح في أثناء الوقوف على صنيع بعض المحدثين الذين وُصفوا بانتقاء الشيخ، والتحري في الرواية، ومع ذلك نجدهم رَوَوْا عن بعض الضعفاء، وعند البحث نجد أن المحدث الموصوف بالانتقاء قد انتقى من حديث الضعيف ما صح منه، واحترز عما ضَعُف⁵.

1- محمد زهير المحمد، انتقاء الشيخ عند المحدثين من نهاية القرن الثاني الهجري، وأثره في الحكم على الرواية، إشراف. د. عبد المجيد محمود. ص 22.

2- أحمد بن فارس القزويني، معجم مقاييس اللغة. ج 05، ص 408.

3- الخطيب، المنتخب من كتاب الزهد والرفائق، ص 22، هامش رقم 01.

4- محمد زهير المحمد، انتقاء الشيخ عند المحدثين من نهاية القرن الثاني الهجري، وأثره في الحكم على الرواية، مرجع سابق، ص 28.

5- محمد زهير المحمد، انتقاء الشيخ عند المحدثين، المرجع نفسه ص 31.

معنى الانتقاء عند الإمام البخاري: معنى الانتقاء عند الإمام البخاري أنه كان يستخلص من روايات من يروي عنهم ممن قيل فيهم كلام، ما تابعهم وشاركهم الثقات فيه، إما داخل الصحيح، أو خارجه، الذين يؤكدون أن من تكلم فيهم قد ضبطوا حفظهم في هذه الروايات على وجه الخصوص¹.

والانتقاء من أحاديث الراوي المتكلم فيه هو اختيار البخاري في صحيحه من روايات من تكلم فيه ما وجد أن هناك قرينة تدل على صحة حديثه خصوصاً وأنه ضبط الحديث ضبطاً تاماً، إما أن يتابعه ثقة، أو يكون الحديث له أصل، أو يكون ضعف هذا الراوي مقيد، ويكون تخريج البخاري في التوثيق المقيد².

ومن معاني الانتقاء أيضاً عند البخاري رحمه الله تعالى، تأكده من وجود قرينة توضح أن هذه الرواية من روايات من تكلم فيه لها لشأن خاص، مثل التوثيق المقيد الذي يلحق بالراوي، وأن ما أخرجه البخاري ما هو إلا حالة من هذه الحالات، مثل رواية سفيان بن حسين حيث وثقوه في روايته عن الزهري، لذا فإن البخاري لا يخرج له عن الزهري إلا بمتابعة ثقة، وكان الحافظ ابن رجب الحنبلي قد ذكر في شرحه لعلل الترمذي الرواة الذين ضعفوا في بعض شيوخهم، وقد بلغ بهم ستة وثلاثين راوياً³، وقد جمعه بعضهم فبلغوا ستة وأربعين راوياً⁴.

وبعد التدقيق فيما سبق والنظر في صنيع الإمام البخاري تجد أنه من خلال نقله لحديث الرواة الذين ضعفوا، وقد وصف بعض أهل العلم بأن حديثهم يعد من قبل الضعيف، إلا أن الإمام البخاري رأى في تلك الرواية أنه وافق الرواة الثقات فحديثه يرتقي من الضعيف إلى الصحيح لغيره، ومن هنا يتبين أن الإمام البخاري قد أخرج في كتابه الأحاديث الصحيحة، ولم يقتصر فيه على أصح الصحيح.

ويؤيد هذا الكلام ما قاله الحافظ على لسان تلميذه ابن قطلوبغا، ونصه: إذا تابع السيء الحفظ شخص فوقه، انتقل بسبب ذلك إلى درجه ذلك الشخص، وينتقل ذلك الشخص -أي سيء الحفظ - إلى أعلى من درجة نفسه التي كان فيها، حتى يترجح على مساويه، من غير متابعة من دونه⁵.

فمفهوم الانتقاء هو مفهوم تطبيقي قبل أن يكون نظرياً، ومن خلال النظر في صنيع الأئمة يتبين كل طريق سلكه الناقد في انتقائه للأحاديث، فقد ينتقي أحدهم من روايات شيخه ما يراه صحيحاً، فما كانوا يأخذون كل شيء عن مشايخه، فالإمام البخاري من ستمائة ألف حديث صحيح ينتقي لنا سبعة آلاف حديث، وهذا يدل على أن التصنيف لهذه الأحاديث وانتقاؤها لم يكن جزافاً ولا عبثاً، فهو صاحب صنعة

1- ينظر: مقال بعنوان الانتقاء عند الإمام البخاري، دراسة تطبيقية، عمر محمد عبد المنعم الفرماوي، ص 05.

2- منهج الإمام البخاري في انتقائه من أحاديث الرواة المتكلم فيهم دراسة نظرية تطبيقية من خلال كتابه "الصحيح": لبشير السيد السيد شكر، ص 384.

3- شرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب الحنبلي، ص 781.

4- هو الشيخ الدكتور صالح بن حامد الرفاعي في كتابه الموسوم بـ: الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم، طبعة دار الخضير، المدينة المنورة، ينظر: مقال بعنوان الانتقاء عند الإمام البخاري، دراسة تطبيقية، عمر محمد عبد المنعم الفرماوي، ص 05.

5- القول المبتكر على شرح نخبة الفكر للشيخ العلامة قاسم بن قطلوبغا الحنفي، ص 100.

نضج في بيئة ناقدة للأحاديث النبوية، ونشأ في بيئة حال ظلال طريقه ستوقفه الحاضنة النقدية المحيطة به، حيث أنها بيئة نقدية همها الوحيد جمع الأحاديث وتمييز صحيحها من سقيمها، ولالإمام البخاري عدة مناهج ومعالج للانتقاء في الأحاديث، والأسس التي بنى عليها النظرية الانتقائية هي: وحدة المخرج، ومدار الرواية، ومعرفة الأصحاب، والمتابعات وما يتبعها، والسلامة من الخطأ في ضوء ما سبق، والحاجة الفقهية عند البخاري، وربما يعلق أحاديث لم تحقق بقية الأسس، وعدم استيعاب الصحيح.

3. منهج البخاري في انتقاء الأحاديث

البخاري رحمه الله تعالى كانت لديه طرق عدة في انتقاء الأحاديث ليضمها إلى صحيحه، كل طريقة له فيها وجه من وجوه الانتقاء، هذا ما سنحاول أن نبينه في هذا المبحث.

1.3. انتقاء حديث الراوي المتكلم فيه:

ينتقي البخاري حديث الراوي المتكلم فيه وفق طرق هي:

عندما يروي عن شيخ معين: مثل حديث إسماعيل بن أبي أويس، فإن البخاري ينتقي من حديثه إذا حدث عن شيخ معين، وكل أحاديث إسماعيل كانت عن طريق مالك. مثال ذلك:

قال البخاري في صحيحه: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ أَتَانِ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْإِحْتِلَامَ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِمَنَى إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ، وَأَرْسَلْتُ الْأَتَانَ تَرْتَعُ، فَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيَّ ¹، روى البخاري في صحيحه عن إسماعيل بن أبي أويس ستة عشر رواية عنه في الصحيح، عشرة منها عن مالك .

ومنها حديث شيبان بن عبد الرحمن النحوي، فإن البخاري كان يتقي روايته عن الأعمش، لأن فيها بعض المناكير، ويروي له ما سوى ذلك، وكذا الإمام مسلم أخرج لأحمد بن عبد الرحمن الوهبي، وقد تغير حفظه، إلا أن مسلماً أخذ عنه قبل حصول هذا التغير.

عندما يروي لأهل بلاد معينة: مثل حديث يحيى بن بكير عن أهل الحجاز، فإن البخاري يتقي حديثه عنهم لأنه لم يضبطه وأخطأ فيه، ويقبل روايته إذا كان عن غيرهم، ولهذا ما أخرج عنه عن مالك سوى خمسة أحاديث متابعة، ومعظم ما أخرج عنه عن الليث.

2.3. الانتقاء من خلال الشواهد والمتابعات والاعتبارات:

1 التخريج لهم في الشواهد والمتابعات: من الاعتبارات العلمية عند الشيخين، التخريج لهؤلاء الرواة المتكلم فيهم في الشواهد والمتابعات، لا في الأصول، كما فعل مع عمران بن حطان المتكلم فيه، وكان داعية إلى مذهبه، فأخرج له في المتابعات حديثين هما:

1- ج 1، ص 26 صحيح البخاري، كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير، رقم 76 1

الحديث الأول : قال البخاري : (حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمرَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانَ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ الْحَرِيرِ فَقَالَتْ: ابْنُ عَبَّاسٍ فَسَلَهُ، قَالَ: فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: سَلِ ابْنَ عُمرَ، قَالَ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمرَ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو حَفْصٍ يَعْنِي عُمرَ بْنَ الْخَطَّابِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ» فَقُلْتُ: صَدَقَ، وَمَا كَذَبَ أَبُو حَفْصٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)¹

الحديث الثاني : قال البخاري : (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حِطَّانَ، أَنَّ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَتْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَمْ يَكُنْ يَتْرُكُ فِي بَيْتِهِ شَيْئًا فِيهِ تَصَالِيْبٌ إِلَّا نَقَضَهُ»²

ومنها حديث حصين بن نمير الواسطي، قال ابن حجر: أخرج له البخاري في أحاديث الأنبياء وفي الطب حديثا واحدا تابعه عليه عنده هشيم ومحمد بن فضيل³.

2 ومن الاعتبارات أيضا التخريج للراوي في باب لا تعلق له بالعقائد والأحكام الشرعية: وإنما في بعض الاستطرادات، والفوائد والمناقب، والفضائل ونحو ذلك، وهذا قليل جدا، لا تكاد تجده إلا في موضع، أو موضعين، ومثاله : تخريج البخاري لأبي العباس الساعدي، وهو ضعيف عند المحدثين، ضعفه أحمد والبخاري والنسائي وغيرهم، وعند النظر إلى حديثه نجد أن البخاري أخرج له في موضعين من صحيحه⁴ ولم يخرج له في العقائد والأحكام.

3. ومن الاعتبارات التخريج للراوي طلبا لعلو الإسناد: وهذا كان مرغوبا به عند السلف، وحتى عده بعضهم سنة مستحبة، حتى قال الإمام أحمد: "طلب الإسناد العالي سنة عن سلف"⁵.

وهذا ما دفع البخاري أو مسلم إلى إخراج حديث المتكلم فيه، طلبا لعلو إسناده، وهو عنده من روايات الثقات نازل، كما فعل مع أسباط بن نصر، وهو مختلف فيه كما جاء في السير للذهبي⁶، حين اعترض على مسلم إدخاله في صحيحه، قال رحمه الله: وإنما أدخلت من حديث أسباط وقطن وأحمد ما قد رواه الثقات على شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر على ذلك وأصل الحديث معروف من رواية الثقات.

هذه بعض الاعتبارات العلمية التي كان البخاري يخرج لبعض الرواة المتكلم فيهم في صحيحه، فمن عرفها زال الإشكال عنه، واطمأن لصحة ما فيه.

1- صحيح البخاري ج 7 ص 150

2- صحيح البخاري ج 7 ص 167

1- فتح الباري، لابن حجر ج 1، ص 398

2- صحيح البخاري 4/ 125 (2)

3- علوم الحديث، بن الصلاح ص 256

4- سير اعلام النبلاء، الذهبي ج 9 ص 355

3.3. انتقاء البخاري لأحاديث غرائب:

نجد أن البخاري لا يرى أن كل حديث تفرد به راويه منكراً، بل يراه صحيحاً مقبولاً إذا توفرت فيه الشروط التالية كلها أو بعضها:

- أن يكون الراوي المتفرد بالحديث ثقة حافظ.
 - أن يكون التفرد في الطبقات المتقدمة ثم يشتهر في الطبقات المتأخرة.
 - ألا يعارض الحديث الثابت المشهور عن النبي ﷺ.
 - أن تكون له شواهد من القرآن الكريم أو الأحاديث المرفوعة.
 - أن يكون ما تضمنه الحديث معمولاً به عند أهل العلم ولا يكون مهجوراً غير مستعمل.
- وحسب وضوح هذه القرائن وكثرتها يكون الحكم على الحديث بالنكارة أو بالشهرة. وهنا تختلف أحكام الأئمة النقاد حسب اجتهادهم واطلاعهم، ومن خلال هذه الأمثلة المدروسة نطمئن إلى الأحاديث الواردة في صحيح البخاري، ونعلم أنها منتقاة بدقة كبيرة¹.

مثال تطبيقي:

انتقاؤه لأحاديث غرائب²: وضع الإمام البخاري أحاديث غرائب وضمنها كتابه على الرغم من أنه لم يضع المصنفون أقرانه أصحاب الكتب الستة في كتبهم، ومن ذلك حديث أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الله تعالى قال: من عادى لي ولياً فقد أذنته بالحرب، وما تقرب إلى عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه، ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه"³.

أخرجه عن محمد بن عثمان بن كرامة، قال حدثنا خالد بن مخلد، حدثنا سليمان بن بلال حدثنا شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، فذكر الحديث بطوله وزاد في آخره: "وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس المؤمن يكره الموت، وأنا أكره مساءته".

قال الحافظ ابن رجب: "وهو من غرائب الصحيح تفرد به ابن كرامة عن خالد، ليس هو في مسند أحمد، مع أن خالد بن مخلد القطواني تكلم به أحمد وغيره، وقالوا: له مناكير وقد روي هذا الحديث من وجوه أخرى لا تخلو كلها من مقال"⁴.

1- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقه، أبو بكر كافي، ص 218.

2- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقه، أبو بكر كافي، المرجع نفسه، ص 202.

3- أخرجه البخاري، في كتاب الرقاق، باب التواضع حديث رقم (6502)، ج 11 ص 348 (مع الفتح)، وأبو نعيم في الحيلة: ج 1 ص 4، والبيهقي في "الزهد" (690) و "السنن": ج 3 ص 346 وج 10 ص 219.

4- جامع العلوم والحكم - ابن رجب، ج 2 ص 330 - 331.

وقال الحافظ ابن حجر في شرحه لهذا الحديث:

"وساق الذهبي ترجمة خالد من الميزان بعد أن ذكر قول أحمد فيه: "له مناكير، وقول أبي حاتم لا يحتج به، وأخرج ابن عدي عشرة أحاديث من أحاديث استنكرها، هذا الحديث من طريق محمد بن مخلد عن محمد بن عثمان بن كرامة شيخ البخاري فيه، قال:

هذا حديث غريب جداً، ولولا هيبة الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن مخلد، فإن هذا المتن لم يرو إلا بهذا الإسناد، ولا خرجه ما عدا البخاري، ولا أظنه في مسند أحمد، قلت: (القائل ابن حجر): ليس هو في مسند أحمد جزءاً، وإطلاقاً أنه لم يرو إلا بهذا الإسناد مردوداً، ومع ذلك شريك شيخ خالد فيه مقال أيضاً، وهو راوي حديث المعراج الذي زاد به ونقص، وقدم وأخر، وتفرد بأشياء لم يتابع عليها، ولكن للحديث طرق أخرى يدل مجموعها على أنه لا أصل له"¹، ثم ساق تلك الطرق وتكلم عليها.

والسبب في استنكار هذا الحديث من قبل هؤلاء الأئمة هو تفرد محمد بن عثمان بن كرامة به عن خالد بن مخلد القطواني.

أما محمد بن عثمان بن كرامة فهو ثقة من شيوخ البخاري².

أما خالد بن مخلد فهو أيضاً من شيوخ البخاري، يروي عنه مباشرة ويروي عنه بالواسطة كما في الحديث، وقد اختلف فيه كلام أئمة الجرح والتعديل³.

قال العجلي: ثقة به تشيع.

وقال ابن سعد: كان متشيعاً مفراطاً.

وقال صالح جزرة: ثقة إلا أنه كان متهماً بالغلو في التشيع.

وقال أحمد بن حنبل: له مناكير.

وقال أبو داود: صدوق إلا أنه يتشيع.

وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.

قال الحافظ - رحمه الله -: "أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضره لا سيما ولم يكن داعية إلى رأيه، وأما من مناكيره فقد تتبعها أبو أحمد بن عدي من حديثه، وأوردها في كامله، وليس فيها شيء مما أخرجه البخاري، بل لم أر له عنده من أفراد سوى الحديث واحد، وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه: "من عادى لي ولياً" وروى له الباقر بن سفيان أبو داود"⁴.

1 - فتح الباري: ج 11 ص 349.

2 - الحافظ ابن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب، ص 496.

3 - انظر: الحافظ ابن حجر: هدي الساري مقدمة فتح الباري، ص 421.

4 - الحافظ ابن حجر: مقدمة هدي الساري، ص 321.

وقد لخص الحافظ حاله في التقريب فقال: "صدوق يتشيع وله أفراد"¹.
 (والبخاري لم يرو عن أحد إلا وهو يرى أنه يمكنه تمييز صحيح حديثه من سقيمه، وهذا يقتضي أن يكون الراوي على الأقل صدوقاً في الأصل)².
 فالبخاري لما ترجح عنده صدق خالد بن مخلد القطواني أخرج له في الصحيح، فإن قيل إنما يعرف صدقه وصحة حديثه بموافقة الثقات له، وخالد له مناكير، ومنها هذا الحديث الذي تفرد به ولم يتابعه عليه الثقات، فكيف يكون صحيحاً؟
 (إن معرفة البخاري لصحة حديث الراوي من شيوخه لا تحصل بمجرد موافقة الثقات، وإنما تحصل بأحد أمرين: إما أن يكون الراوي ثقة ثبتاً فيعرف صحيح حديثه بتحديثه، وإما أن يكون صدوقاً يغلط ولكن يمكن معرفة ما لم يغلط فيه بطرق أخرى، كأن يكون له أصول جيدة، وكأن يكون غلطه خاص جهة معينة)³.

وخالد بن مخلد من شيوخ البخاري فهذا يقتضي معرفة حديثه وحاله عنده.
 فلما علم البخاري صدق خالد بن مخلد، ورأى أن هذا المتن الذي انفرد به ليس فيه شيء يخالف القرآن أو السنة المشهورة أو أصول الشريعة ووجدت له شواهد⁴ - وإن كانت ضعيفة - ولكنها كثيرة يصلح منها نوع قوة، مما يدل على أن للحديث أصلاً، فلهذا كله صحح الإمام البخاري هذا الحديث .
 ويمكن القول أيضاً: إن البخاري تساهل في رواية هذا الحديث لأنه في الرقائق وفضائل الأعمال وليس في أصول التحريم والتحليل، والله أعلم.

4.3. انتقاء الإمام البخاري لأحاديث الضعفاء:

ومعنى هذا أن الإمام البخاري يروي عن الضعفاء الذين لم يصلوا إلى حد الترك ولكن لا يروي لهم إلا ما صح من حديثهم، ويروي لهم إما تعليقاً أو إيهاماً، أو متابعة، حين يعلم الإمام أن الراوي قد جاء بالرواية على وجهها الصحيح، فيخرج له متابعة وإيهاماً، كما فعل مع عبد الله بن لهيعة، حيث أخرج له بالرغم من تضعيف العلماء له في تعليقاته، وكذا لم يذكر اسمه بل قرن اسمه مع غيره من الرواة الذين وافقوه في الرواية وهو عبد الرحمن بن شريح، بقوله "غيره"، ولكن عند سوق الرواية أتى برواية عبد الله، ولم يأت برواية من تابعه.

1- تقريب التقريب لابن حجر العسقلاني، ص 190.

2- عبد الرحمن بن يحيى المصلي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، ص 321.

3- المصدر نفسه.

4- انظر هذه الشواهد في: جامع العلوم والحكم: ج 2 ص 331 - 333، وفتح الباري: ج 11 ص 349، وسلسلة الأحاديث الصحيحة حديث رقم (1641).

مثال تطبيقي:

قال الإمام البخاري في صحيحه: "حدثنا سعيد بن تليد، حدثني ابن وهب، حدثني عبد الرحمن بن شريح، وغيره عن أبي الأسود، عن عروة، قال: حج علينا عبد الله بن عمرو فسمعته يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن الله لا ينزع العلم بعد أن أعطاكموه انتزاعاً، ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم، فيبقى ناس جهال، يستفتون فيفتون برأيهم، فيضلون ويضلون»، فحدثت به عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، ثم إن عبد الله بن عمرو حج بعد فقالت: يا ابن أخي انطلق إلى عبد الله فاستثبت لي منه الذي حدثني عنه، فجئته فسألته فحدثني به كنحو ما حدثني، فأتيته عائشة فأخبرتها فعجبت فقالت: والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو"¹.

قال ابن حجر في الفتح: "قوله وغيره، هو بن لهيعة، أبهمة البخاري لضعفه وجعل الاعتماد على رواية عبد الرحمن لكن ذكر الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر في الجزء الذي جمعه في الكلام على حديث معاذ بن جبل في القياس أن عبد الله بن وهب حدث بهذا الحديث عن أبي شريح وابن لهيعة جميعاً لكنه قدم لفظ بن لهيعة وهو مثل اللفظ الذي هنا ثم عطف عليه رواية أبي شريح فقال بذلك قلت وكذلك أخرجه بن عبد البر في باب العلم من رواية سحنون عن بن وهب عن بن لهيعة فساقه ثم قال بن وهب وأخبرني عبد الرحمن بن شريح عن أبي الأسود عن عروة عن عبد الله بن عمرو بذلك قال بن طاهر ما كنا ندري هل أراد بقوله بذلك اللفظ والمعنى أو المعنى فقط حتى وجدنا مسلماً أخرجه عن حرمة بن يحيى عن بن وهب عن عبد الرحمن بن شريح وحده فساقه بلفظ مغاير للفظ الذي أخرجه البخاري قال فعرف أن اللفظ الذي حذفه البخاري هو لفظ عبد الرحمن بن شريح الذي أبرزه هنا والذي أورده هو لفظ الغير الذي أبهمه، انتهى. وسأذكر تفاوتهما وليس بينهما في المعنى كبير أمر وكنت أظن أن مسلماً حذف ذكر بن لهيعة عمداً لضعفه واقتصر على عبد الرحمن بن شريح حتى وجدت الإسماعيلي أخرجه من طريق حرمة بغير ذكر بن لهيعة"².

وتعرف صحة حديثه بأمرين:

الأول: موافقة هذا الراوي لغيره ومتابعته لهم.

وهذا أمر يلاحظ في صحيح البخاري فإنه يكثر من ذكر المتابعات والشواهد. حيث يروي الحديث ثم يقول: تابعه فلان وفلان ... إذا كان راويه ضعيفاً، أو كان الراوي ثقة، لكن وقع فيه اختلاف في سنده ومرتبه. الثاني: مراجعة أصول الراوي والنظر فيها. فإنه ولو كان ضعيفاً في حفظه فإنه يقبل حديثه الموجود في أصوله، إذا كان الراوي صدوقاً في الجملة، ومثال هذا أحاديث إسماعيل بن أبي أويس³.

1- صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يذكر في الرأي وتكلف القياس، ج 09، ص 100.

2- فتح الباري للحافظ ابن حجر، باب قوله ما يذكر في ذم الرأي، ج 13، ص 283.

3- منهج الإمام البخاري في التصحيح والتضعيف، كافي، ص 45.

وهذا المنهج يعرف بمنهج الانتقاء من أحاديث الضعفاء، أي أن حديث الضعيف لا يرد جملة ولا يقبل جملة، وإنما يقبل ما صح من حديثه فقط، كما أن الثقة لا تقبل أحاديثه مطلقاً فيقبل ما أصاب فيه ويرد ما أخطأ فيه.

قال الإمام ابن القيم وهو يرد على من عاب على مسلم إخراج أحاديث الضعفاء سيئ الحفظ كمطر الوراق وغيره: "ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع أحاديث الثقة، ومن ضعف جميع أحاديث سيئ الحفظ (ص 144). فالأولى: طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية: طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن"¹.

مثال تطبيقي:

فعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "يَتَقَارَبُ الرَّمَانُ² وَيَنْقُصُ الْعِلْمُ وَيُلْقَى³ الشَّحُّ⁴ وتظهر الفتن، ويكثر الهرج، قالوا: يا رسول الله أيم هو قال القتل القتل"⁵.

تخريج الحديث: رواه عبد الأعلى بن عبد الأعلى وحمام بن زيد عن معمر بن راشد عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة - رضي الله عنه -، هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وابن ماجه وأحمد وابن أبي شيبة والدراقطني في العلل.

ورواه عبد الرزاق الصنعاني عن معمر عن الزهري عن سعيد مرسلًا، أخرجه عبد الرزاق. ورواه يونس بن يزيد وشعيب بن أبي حمزة والليث بن سعد وابن أخ الزهري (محمد بن عبد الله) وعبد الرحمن بن يزيد وإسحاق بن يحيى عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وأحمد وابن حبان والطبراني. الناظر إلى الطريق الأولى والثانية يرى أن مدارهما على معمر، فمرة يُروى عن معمر عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة موصولاً من طريق (عبد الأعلى).

ومرة روي عند معمر عن الزهري عن سعيد مرسلًا (لم يذكر فيه أبا هريرة)، وكذا رواه عبد الرزاق.

فأي الروایتين أرجح؟ هل هي الأولى أو الثانية؟ وكيف نرجح؟ وماهي طرق الترجيح؟

1- ابن القيم الجوزية: زاد المعاد في هدي خير العباد، ج 1 ص 364.

2 - كناية على قصر عمر الناس

3 - يوضع في قلوب الناس

4- الشح، أشد البخل، وهو أبلغ في المنع من البخل، وقيل هو البخل مع الحرص، وقبل الدخول في أفراد الأمور وأحاديثها، ابن الأثير الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر مادة: (شح)، (2/448)

5- البخاري، الجامع الصحيح كتاب الفتن باب ظهور الفتن، رقم الحديث: (6652)، (6/2590)، ومسلم، صحيح مسلم. كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه، رقم الحديث (157). (2057)، وابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب: ذهاب القرآن والعلم، رقم الحديث: (4052) (2/1345)، وابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، رقم الحديث: (7186)

- تكون طريقة الترجيح بالنظر في الرواة عن معمر، فإذا كان الأوثق والأعلم بمعمر أثبتوا الحديث إلى أبي هريرة - رضي الله عنه - حكمنا عليه بأنه متصل.

وإذا كان هؤلاء الرواة أسقطوا أبا هريرة من السند حكمنا على الحديث بأنه مرسل. ولو سلكننا هذا المسلك لحكمنا للرواية الأولى بالصحة؛ لأن رواية عبد الأعلى وحماد أرجح من رواية عبد الرزاق فهما ثقتان وإن عبد الرزاق كذلك ثقة.

هذا كنظر أولي (يعني ندرس أحوال من روى عن معمر) لكن أحيانا يتجه التوهم إلى معمر نفسه أو إلى أحد شيوخه، وهو الحال الذي معنا في هذا الحديث، فإن الأئمة ميزوا بين ما رواه معمر في البصرة وما رواه في اليمن، فجدودوا أحاديثه باليمن وذكروا أن فيما رواه بالبصرة فيه أخطاء وأوهام.

قال ابن رجب: "حديثه بالبصرة فيه اضطراب كثير، وحديثه في اليمن جيد".¹ وذلك عند مقدّمه للبصرة لزيارة أمه، فإنه كان يحدث من حفظه ولم يحضر معه كتبه، فوهم في الحديث.

قال الإمام أحمد: "حديث عبد الرزاق عن معمر أحب إلي من حديث هؤلاء البصريين، كان يتعاهد كتبه وينظر - يعني باليمن - وكان يحدثهم بالخطأ بالبصرة".²

وقال الذهبي: "ومع كون معمر ثقة ثبتا فله أوهام، لا سيما لما قدم البصرة لزيارة أمه، فإنه لم يكن معه كتبه، فحدث من حفظه فوق للبصريين عنه أغاليط وحديث هشام³ وعبد الرزاق عنه أصح لأنهم أخذوا عنه من كتبه".⁴

وعندنا أن عبد الأعلى وحماد بصريان وعبد الرزاق صنعاني يمانى.

فعبد الرزاق مع كونه واحدا فإن روايته مقدمة على رواية البصريين - كما مر معنا -

هذا من حيث الترجيح، وإلا فإن هناك مسلكا آخر يسلكه بعض العلماء وهو مسلك الجمع

فيقولون: أنه لا مانع من أن يكون معمر روى الحديث بالطريقين تارة يرويه متصلا وتارة يرويه مرسلا، ويصححون الروایتين جميعا، وتكون رواية الوصل من زيادة الثقة وهي صحيحة مقبولة مادام الراوي ثقة.

لكن لو ركزنا النظر في الرواة عن الزهري سنجد أن ستة من الرواة الأثبات خالفوا معمر من وجه آخر، وذلك أنهم ذكروا الحديث عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة - رضي الله عنه - فجاءوا بحميد بدل سعيد وبلا شك فإن رواية هؤلاء الستة تقدم على رواية معمر، فهم أكثر عددا مع وثافتهم، إضافة إلى أن معمر قد اختلف عليه والستة لم يختلف عليهم، فإن معمر روى عن همام بدلا من الزهري في رواية أخرى.

1 شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، ج 02، ص 767.

2 المصدر السابق

3 هشام بن يوسف الصنعاني، أبو عبد الرحمان الأبنائوي.

4 سير أعلام النبلاء، للإمام الذهبي، ج 07، ص 12.

ويمكننا أن نقول هذا الإسناد معلل من وجهين:

الأول: أن عبد الرزاق رواه عن معمر عن الزهري عن سعيد مرسلًا.

الثاني: أن جماعة الرواة الثقات من أصحاب الزهري رووه عن حميد عن أبي هريرة.

وقال الدارقطني: والمحفوظ حديث حميد.

وقد روى البخاري الحديث من الوجهين، ولعله يشير بذلك إلى أن هذه العلة غير مؤثرة في صحة الحديث، قال الحافظ ابن حجر: «قوله: (وقال يونس) يعني ابن يزيد، (وشعيب) ابن أبي حمزة والليث وابن أخي الزهري، عن الزهري عن حميد يعني ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة يعني أن هؤلاء الأربعة خالفوا معمرًا في قوله (عن الزهري عن سعيد) فجعلوا شيخ الزهري حميدًا لا سعيدًا.

وصنيع البخاري يقتضي أن الطريقتين صحيحان؛ فإنه وصل طريق معمر هنا، ووصل طريق شعيب في كتاب (الأدب)، وكأنه رأى أن ذلك لا يقدح؛ لأنّ الزهري صاحب حديث فيكون الحديث عنده عن شيخين، ولا يلزم من ذلك إطراده في كل من اختلف عليه في شيخه إلا أن يكون مثل الزهري في كثرة الحديث والشيخ، ولولا ذلك لكانت رواية يونس ومن معه أرجح، وليست رواية معمر مدفوعة الصحة لما ذكرته»¹.

4. الخاتمة

وفي ختام هذا البحث ومن خلال دراستنا لموضوع مناهج الأئمة في الانتقاء مطبقين ذلك على البخاري

نستنتج ما يلي:

- 1 كل أئمة السنة المشهورين طبقوا منهج انتقاء الأحاديث في مصنفاتهم مع الاختلاف في الطريقة.
 - 2 منهج البخاري رحمه الله في الانتقاء كان أدقًا، لذلك طبقنا الدراسة عليه وعلى صحيحه.
 - 3 البخاري رحمه الله استعمل طرق متنوعة في انتقاء الأحاديث.
 - 4 تبين من خلال صنيع البخاري في انتقاء الأحاديث أنه في غالب الأحيان يتخلى عن شرطه العالي في الصحيح لكن من غير اخلال بالشرط العام والذي هو صحة الأحاديث.
 - 5 طرق الانتقاء كانت غالبها في السند لا في المتن.
- وفي ختام هذا البحث أوصي بمزيد الاهتمام بمناهج الأئمة في انتقاء الأحاديث خاصة أصحاب الكتب السنة، لما في ذلك من فوائد نفيسة ودقيقة.
- وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

5. قائمة المراجع

- ابن رجب ع. ا. (1987). شرح علل الترمذي. الأردن: مكتبة المنار.
- مسلم ا. ا. الجامع الصحيح. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

1 صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب حسن الخلق والسوء وما يكره من البخل، رقم الحديث: 456، ص 6037.

- ابن الصلاح أ.ع. (1986). معرفة أنواع علوم الحديث. سوريا: دار الفكر.
- المعلمي ع.ا. (1986). التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. مصر: المكتب الإسلامي.
- ابن حجر أ. (1412). تقريب التهذيب. سوريا: دار الرشيد.
- ابن رجب أ. جامع العلوم والحكم. الجزائر: دار الهدى.
- الذهبي ش.ا. (1985). سير أعلام النبلاء. سوريا: طبعة الرسالة.
- البيهقي أ.ب. (2003). السنن الكبرى. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن فارس أ. (1979). معجم مقاييس اللغة. دمشق سوريا: دار الفكر.
- ابن القيم أ. (1405). زاد المعاد في هدي خير العباد. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن حجر أ. (1379). فتح الباري شرح صحيح البخاري. بيروت: دار المعرفة.
- ابن ماجه م. سنن ابن ماجه. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
- الأصبهاني أ. (1974). حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. مصر: دار السعادة.
- المحمد م. ز. (2005). انتقاء الشيوخ عند المحدثين من نهاية القرن الثاني الهجري، وأثره في الحكم على الرواية (أطروحة دكتوراة). جامعة اليرموك، الأردن.
- البغدادى أ. (2000). المنتخب من كتاب الزهد والرقائق. بيروت: دار البشائر.
- الألباني ن.ا. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها. الرياض: مكتبة المعارف.
- ابن منظور م. (1414). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
- زهير المحمد م. الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخم. المدينة المنورة: دار الخضير.
- ابن حجر أ. (1407). هدي الساري مقدمة فتح الباري. القاهرة: دار الريان للتراث.
- الإمام أحمد أ.ع.ا. (2001). مسند الإمام أحمد. بيروت: الرسالة.
- ابن الأثير م.م.ا. (1399). النهاية في غريب الحديث والأثر. بيروت لبنان: المكتبة العلمية.
- البخاري م.ب.إ. (1422). الجامع الصحيح. دار طوق النجاة.
- الفرماوي ع.م.ع.ا. (2018). الانتقاء عند الإمام البخاري، دراسة تطبيقية. المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، دمياط الجديدة جامعة الأزهر كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين.
- كافي أ.ب. (2000). منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليقها. بيروت: دار ابن حزم.

6. Bibliography List:

- abn rajab ea. a. (1987). sharh ealal altirmidhi. al'urduna: maktabat almanar.
- muslim a. a. aljamie alsahihu. bayrut: dar 'iihya' alturath alearabii .
- abn alsalah 'a. ea. (1986). maerifat 'anwae eulum alhadithi. suria: dar alfikri.
- almuealimi ea. a. (1986). altankil bima fi tanib alkuthari min al'abatili. masira: almaktab al'iislami.
- abn hajar a. (1412). taqrib altahdhibi. surya: dar alrashid. . aibn rajab a. jamie aleulum walhakmi. aljazayir: dar alhudaa.
- aldhahabi sh. a. (1985). sayr 'aelam alnubala'i. suria: tabeat alrisalati. . albayhaqiu 'a. bi. (2003). alsunan alkubraa. bayrut: dar alkutub aleilmiati.
- abn faris 'a. (1979). muejam maqayis allughati. dimashq suria: dar alfikri.
- aibn alqiam a. (1405). zad almuead fi hady khayr aleabadi. bayrut: muasasat alrisalati.
- abn hajar a. (1379). fath albari sharh sahih albukhari. bayrut: dar almaerifati.
- abn majat mi. sunan abn majah. alqahirata: dar 'iihya' alkutub alearabiati.
- al'asbuhani 'a. (1974). hilyat al'awlia' watabaqat al'asfia'i. masra: dar alsaeadati.
- almuhamad mi. zi. (2005). aintiqat alshuyukh eind almuhdithin min nihayat alqarn althaani alhijri, wa'atharih fi alhukm ealaa alriwaya ('utaruhut duktura). jamieat alyrmuk, al'urdun.
- albaghdadi a. (2000). almuntakhab min kitab alzuhd walraqayiqi. bayrut: dar albashayir.
- al'albanu na. a. silsilat al'ahadith alsahihat washay' min fiqhiha wafawayidiha. alriyad: maktabat almaearif lilnashr waltawziei. . abn manzur m. (1414). lisan alearbi. bayrut: dar sadr.
- zuhayr almuhamad mi. althiqat aladhin daeufuu fi baed shuyukhihim. almadinat almunawarati: dar alkhudiry.
- abn hajar a. (1407). hady alsaari muqadimat fath albari. alqahirata: dar alrayaan liltarathi.
- al'iimam 'ahmad 'a. ea. a. (2001). musnad al'iimam 'ahmadu. bayrut: alrisalatu.
- aibn al'uthir mi. mi. a. . (1399). alnihayat fi gharayb alhadith wal'athra. bayrut lubnan: almukanabat aleilmiati.
- albukhariu ma. bi. 'ii. (1422). aljamie alsahihi. dar tawq alnajaa . . alfarmawi ea. mi. ea. a.
- (2018). alaintiqat eind al'iimam albukhariu, dirasat tatbiqiatun. almajalat aleilmiat likuliya .aldirasat al'iislamiat w alearabiat lilbinin, damyat aljadidat jamieat al'azhar kuliyyat aldirasat al'iislamiat w alearabiat binin.
- kafi 'a. bi. (2000). manhaj al'iimam albukharii fi tashih al'ahadith wataeliliha. bayrut: dar aibn hazm.